المشاكل البشرية للإنتاج الزراعي في قضاء ابو غريب الاقتصادية*

الباحثة ندى عادل نواف ا.د. كمال صالح كزكوز العاني

كلية الآداب – جامعة الانبار

المستخلص

تناول البحث اهم المشاكل البشرية التي تواجه الانتاج الزراعي في قضاء ابو غريب الاقتصادية ، اذ توصلت الباحثة الى ان منطقة الدراسة قد شهدت تراجعا كبيرا في مساحة الاراضي الزراعية فقد كان نتيجة لطبيعية الظروف الامنية والاقتصادية التي شهدتها منطقة الدراسة نتيجة الاعمال الارهابية وانقطاع المياه عن منطقة الدراسة بعد السيطرة على سدة الفلوجة وتدمير القناة الموحدة المغذي الرئيس لجدول ابو غريب الاقتصادية بما تسبب باعتماد السكان على مياه الابار بشكل تام لسد النقص الحاصل بالمياه وهو ما تسبب بارتفاع نسبة الاملاح في التربة فضلا عن قلة التنوع في المحاصيل المزروعة بما يتناسب وقدرتها على تحمل مياه الابار ، فضلا عن هجرة السكان لمناطقهم وتركهم للأراضي الزراعية.

الكلمات المفتاحية : الانتاج الزراعي، المشاكل البشرية، ابو غريب.

The problems of agricultural production in Abu- Ghraib district

Prof.Dr .Kamal S.Gazgooz Researcher Nada Adil Nawaf
College of Arts – University of Anbar
art.alani.kamal.5@uoanbar.edu.iq

Abstract

The search deals with the main problems which face agricultural production in Abu Ghraib district. The researcher found the studied area witnessed a big decline in the agricultural area. That was the result of the natural of the security and economic condition that faced the area because of terrorist acts and unwatering after the control on Fallujah and the destruction of the main feeder canal which caused the population depends completely on waters well to remove deficiency that happened to water which caused the high level of salt in addition to the lack of variety in plated crops which suited their ability to undergo

* بحث مستل من رسالة ماجستير

waters well and the migration of population to their level and leaving the agricultural area.

Key words: agricultural production, human problems, Abu Ghraib.

المقدمة:

يعد الانسان الذي يمثل العنصر المشترك لجميع العوامل البشرية عنصرا متغيرا من حيث التغير في اعداد السكان والتغير في تركيبهم العمري والنوعي ومستوياتهم العلمية ، فإدخال الاساليب الحديثة والتطور في العملية الزراعية تتأثر بالعنصر البشري من حيث تقبله لها وقدرته على التعامل مع ما متوافر لديه من موارد واستثمارها بالشكل الصحيح كالموارد المائية والخدمات الانتاجية الزراعية وتوجيهها بالشكل الملائم لمزروعاته.

اولا: مشكلة البحث:

١- هل للعوامل البشرية اثرا في الانتاج النباتي؟

٢- تدهور الاراضي الزراعية في بفعل اوضاع الهجرة والنزوح؟

ثانيا: فرضية البحث:

يمكن صياغة فرضية البحث ، تراجع مساحة الاراضي الزراعية بفعل التغيرات الاقتصادية و طبيعة الاوضاع الامنية .

ثالثا: هدف البحث:

يهدف هذا البحث للتعرف على اهم المشكلات البشرية التي يشهدها الانتاج الزراعي (النباتي) في قضاء ابوغريب الاقتصادية لاسيما وانه يعد احد اهم الظهير الزراعي لمحافظة بغداد.

رابعا: اهمية البحث:

١- نظرا لاهمية المنطقة زراعيا فهي تعد من الظهير الزراعي المهم لمحافظة بغداد.

٢- قلة الدراسات الحديثة التي تعني بالمشكلات البشرية التي تواجه الانتاج الزراعي النباتي في منطقة الدراسة.

خامسا: حدود البحث:

١-الحدود المكانية: تقع منطقة الدراسة فلكيا ما بين دائرتي عرض (٣٣,٢٢-٣٣,٣٥) شمالا وخطي طول (٤٣,٣٥- ٤٤,١٦) شرقا ، اما جغرافيا فهي تقع في الجزء الشمالي من السهل الرسوبي ضمن اقليم الفرات الاوسط ، اما اداريا تقع في الجزء الغربي من محافظة بغداد يحدها من الشرق قضاء الكرخ ومن الغرب محافظة الانبار ومن الجنوب قضاء المحمودية ومن الشمال قضاء الكاظمية تبلغ المساحة الكلية لمنطقة الدراسة (٢٣٠.٠٠٨) دونما وتتكون من ناحيتين (مركز قضاء ابوغريب الاقتصادية ، ناحية النصر والسلام) وتضم (١٧) مقاطعة،جدول(١) ، خريطة (١).

جدول(١)المساحات الكلية لمنطقة الدراسة لسنة ٢٠١٦

الناحية	الرقم	المقاطعة	المساحة الكلية/دونم	% من مجموع المساحة الكلية
مركز قضاء ابو غريب	١٦	هكترياوالشعار	٢٤٧١٦	١٠.٧
	٩	عياشية	٨٦٤٤	٣.٨
	١٢	الفخرية	٥٠٣٦	٢.٢
	١١	جريبة	٢١٥٤	٠.٩
	١٨	سميلات والسعدان	٧٣٥٣	٣.٢
	١٠	المناصير	٧٩٠١	٣.٤
	١٣	خرنابات	٤٢٢٠	١.٩
	١٤	عكركوف	٥٧٧٧	٢.٥
ناحية النصر و السلام	١٠	عبادي هور الباشا	٣٦٦٥٢	١٥.٩
	٩	بياله	١٩٨٦٤	٨.٦
	٤	غريبة وسليماني	٢٤٤٥٥	١٠.٧
	٨	محمودي والمفتية	٣٥٧٨٥	١٥.٦
	١٧	الرضوانية الغربية	٤٧٤٥١	٢٠.٦
المجموع			٢٣٠.٠٠٨	١٠٠

المصدر: شعبة زراعة ابوغريب الاقتصادية ، شعبة زراعة ناحية النصر والسلام ، قسم التخطيط والمتابعة ، بيانات غير منشورة ،٢٠١٦.

سادسا: هيكلية البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي الاستنتاجي وباساليب متعددة منها الاستقرائي والاسلوب الكمي في تحليل البيانات، وتتبعا للمنهج المستخدم فقد تضمنت الدراسة المشاكل البشرية في منطقة الدراسة واخيرا الاستنتاجات لما توصل اليه الباحث من خلال الدراسة و بعض التوصيات لوضع الاستراتيجية الملائمة للانتاج الزراعي النباتي في منطقة الدراسة.

خريطة (١) موقع منطقة الدراسة بالنسبة للعراق ومحافظة بغداد

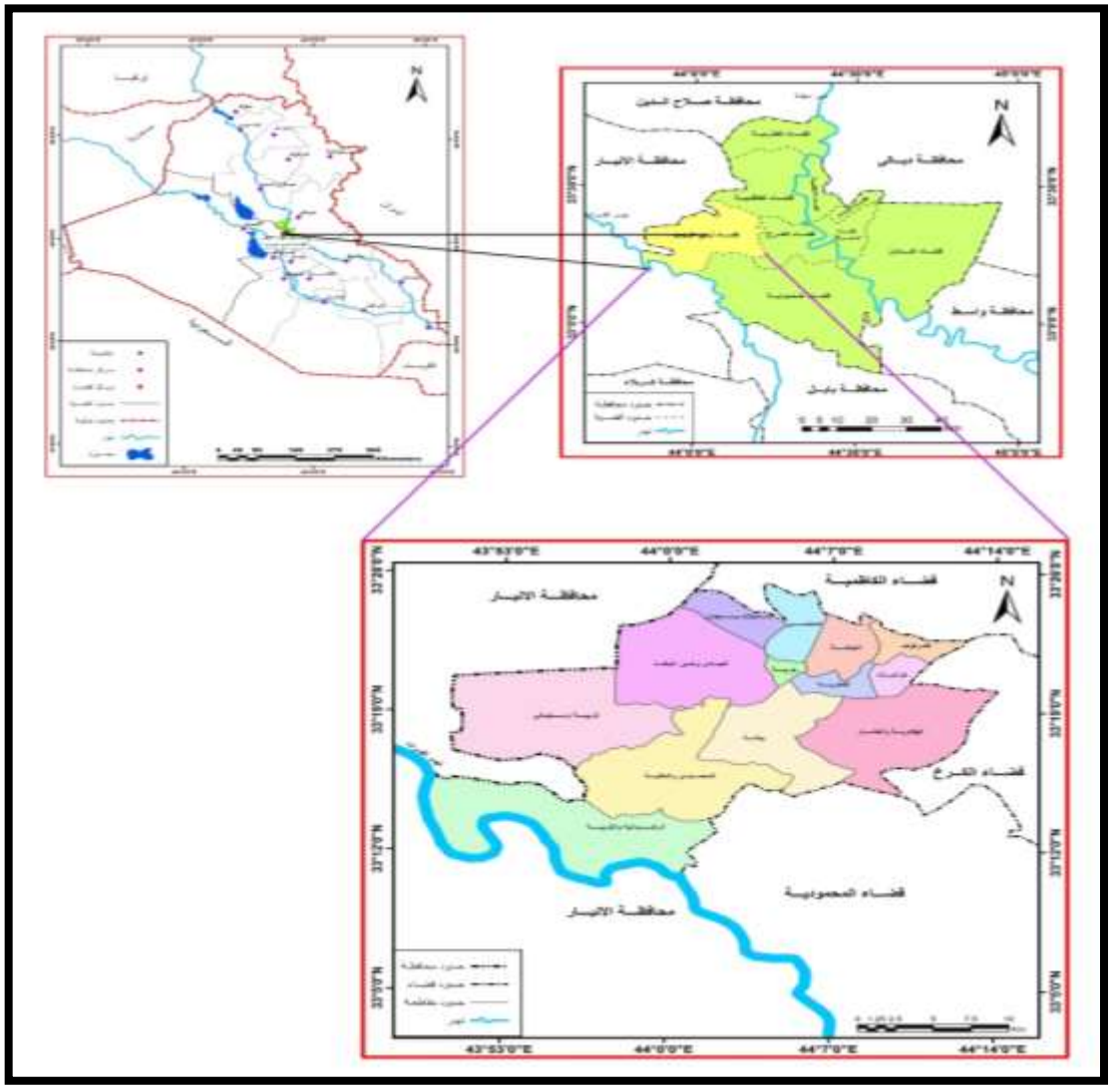

المصدر: جمهورية العراق ، وزارة الموارد المائية ،الهيئة العامة للمساحة ،خريطة العراق ومحافظة بغداد الادارية ،مقياس ١:١٠٠٠٠٠٠ لسنة ٢٠١٠.

اولا: المشكلات الناجمة عن سياسة الدولة الزراعية

١- ما يخص ضعف المكننة وقلة الآلات الزراعية :

ان لاستخدام المكننة الزراعية وبالشكل الصحيح دورا كبيرا في تحقيق التنمية الزراعية وزيادة الانتاج الزراعي ، فهي تساهم في توفير الوقت والجهد وزيادة الانتاج اذ لا يتجاوز انتاج المحراث الاعتيادي(١.٥)دونم من الارض المحروثة باليوم الواحد في حين يصل الى (١٠) دونم في المحراث الحديدي فضلا عن فاعليته في قلب الارض وتعميق الحراثة وازالة الاعشاب وتقليل جهد المزارع وتوفير وقته وزيادة انتاجية الارض بمقدار (٢٠-٥٠%) من انتاجية المحراث القديم[١].

كان من نتيجة التطور الذي يشهده العالم اصبحت المكننة هي المسؤولة عن اداء كافة العمليات الزراعية من حراثة وتسوية وبذار وعزق وحصاد واكثر من ذلك ولكن اقتصر تأثيرها في منطقة الدراسة على بعض العمليات فقط فعملية البذار لازالت تتم باليد وهي طريقه بدائية ولها اثار سلبية منها ، عدم توزيع البذور بصورة متساوية وفقدان بعضها فمن من اسباب تراجع زراعة محصول الرز في الاقسام الجنوبية فيما بعد عام ٢٠٠٥ هو قيام المزارع بنثر البذور بنفسه بما يتسبب بنمو شتلات اقل من البذور وبصورة غير متساوية[٢]. وقد اتضح من خلال دراسة المكننة في منطقة الدراسة بان الساحبات هي اكثر المكائن الزراعية استخداما وترتبط كثافة استخدامها بنمط الزراعة وحجم الحيازة الزراعية اذ يتسع استخدامها في نمط الزراعة الحقلية لاسيما زراعة محاصيل الحبوب لما يرتبط بها من عمليات حراثة وتسوية وحصاد اما في نمط محاصيل البستنة فاكثر ما يرتبط بها هو عمليات الحراثة .

اما معدل المساحة التي يمكن للساحبة الواحدة خدمتها للموسم(٢٠١٥-٢٠١٦) والتي تم الحصول عليها من قسمة المساحة المزروعة للموسم على العدد الكلي للساحبات قد بلغت (١٣٢)دونم وهي نسبة قليلة قياسا بالمساحات المزروعة[٣]، وهو ما يوضح الهدر في انتاجية الساحبة كما انها تعاني من الاهمال وقلة الصيانة فمنها(١٠٠) ساحبة متوقفة عن العمل حاليا.[٤]

ويعود سبب الانخفاض في كفاءة استخدام الآلات الزراعية في منطقة الدراسة الى عدة عوامل منها: الضياع في الوقت بسبب انتشار الحيازات الصغيرة والضياع في المحصول بسبب عدم قدرة الماكنة من حصاده فاغلب المساحات الزراعية واقعه ضمن البساتين وكذلك

انتشار القنوات المائية بما يعيق حركة الساحبة في جميع اجزاء الحقل بما يتسبب بزيادة ساعات العمل وارتفاع اجور استخدامها التي لا يمكن لجميع المزارعين تحملها وان هذا الاستهلاك الكبير وقلة خبرة المزارع بادارة الالة والحفاظ عليها وقلة اجراء الصيانة لها جعلها عرضة للتلف وكثرة العطل والتقليل من عمر الالة.

٢- مساوئ التسويق :

يواجه تصريف المنتجات الزراعية العديد من المشكلات التي تعيق وصول السلعة للمستهلك وتعمل على زيادة التكلفة التسويقية وان تطوير انتاج وتسويق المحاصيل الزراعية يعتمد وبشكل كبير في التعرف على هذه المعوقات والتي يمكن حصرها بالمعوقات الفنية والمعوقات الاقتصادية والاجتماعية :

٢-١-المعوقات الفنية :

العديد من المعوقات الفنية التي تواجه تسويق المنتجات الزراعية والتي هي جزء من العملية الانتاجية فهي لا تقتصر على نقل السلعة من المنتج الى المستهلك بل لابد من التعرف على رغبات المستهلكين ومعرفة طبيعة الاسعار السائدة اذ ان الاساس من انتاج السلعة هو ايصالها للمستهلك بالاسعار المناسبة وتحقيق الربح الافضل .[٥]

فالعملية التسويقية في منطقة الدراسة تمر بالعديد من المراحل منها :

١- من المنتج الى المستهلك مباشرة وهنا يقوم المنتج بعرض ما قد تم جنيه على شكل بسطات ضمن اسواق الجملة او على الطرق الرئيسية وغالبا ما تتمثل بمحاصيل الخضراوات صورة(١).

٢- من المنتج الى بائع المفرد ومن ثم الى المستهلك وهي الطريقة الاكثر انتشارا فهي لا تحتاج الى وسيلة نقل كبيره بل تعتمد على ما متوافر لدى المنتج من وسيلة

نقل لنقلها للاسواق المجاورة ضمن محافظة بغداد الا انها غالبا ما تتأثر بطبيعة الطرق فاغلب طرق منطقة الدراسة غير معبدة بل اغلب القرى والمزارع مرتبطة بطرق ترابية تتعرض للغمر وتتحول الى برك و اوحال يصعب السير عليها بما يؤثر على المنتج وزيادة نسبة الفاقد منه.

ومن المعوقات الاخرى التي تواجه التسويق في منطقة الدراسة هو قيام العديد من المزارعين باستغلال الطلب المتزايد على محصول معين لاسيما خلال بداية موسم زراعته

ليسوق سلعته بغض النظر عن نضجها واخفاء عيوبها بطريقة تنظيميه لا تظهر للمستهلك بما لا يقلل من قيمه ووزن السلعة كما تبين خلال الدراسة الميدانية ان اغلب الاسواق تختلط بها تجارة الجملة والمفرد وهي تفتقر الى مقومات الخزن اذ لا تتوافر مخازن مبردة وتعرض اغلبها للظروف الجوية بما يتسبب بتلف الجزء الاكبر منها لاسيما محاصيل الخضراوات والفواكه لذا دائما ما يسعى التجار لبيع الجزء الاكبر بينما الفائض منه يعرض في اليوم التالي او يوجه الى اسواق المناطق القريبة(٦).

صورة(١) مزارع يقوم بنقل محاصيله لعلوة ابو غريب

الدراسة الميدانية بتاريخ ٢٠١٧/١/٢٨ بالقرب من علوة ابوغريب الاقتصادية

٢-١المعوقات الاقتصادية والاجتماعية:

وتتمثل المعوقات الاقتصادية بقلة الجهات التمويلية بل انعدامها في تمويل الانشطة التسويقية فالتجهيزات اللازمة لتوفير الاسواق الملائمة لحفظ المنتجات مكلفة اقتصاديا لا يستطيع معظم التجار تحملها والجهات التمويلية المختصة بالقروض تعمل على وضع شروط واسعار فائدة تجعل الفائدة من هذه القروض محدودة(٧).

اما المعوقات الاجتماعية فتتمثل بهجرة اليد العاملة الزراعية الى المناطق المجاورة وترك العمل الزراعي لاسيما ان منطقة الدراسة قد تعرضت لاوضاع امنية خطرة تسببت بحدوث اختلافات ونزاعات عشائرية مابين سكان منطقة الدراسة اضطرت العديد منهم الى ترك مناطقهم والتوجه الى مناطق اخرى كما ان العامل الاجتماعي يلعب دورا كبيرا في تحديد نوعية السلع المنتجة والذي يتمثل بالمكانة الاجتماعية فمثلا التوسع في زراعة محاصيل

الحبوب له دور كبير في الحفاظ على المكانة الاجتماعية وابراز الدور الاجتماعي للتمايز بين المزارعين.

٣- الاسعار الزراعية :

تعاني المحاصيل الزراعية لاسيما الاستراتيجية منها من القصور في السياسة السعرية حيث لايزال المنتج الزراعي يستلم اسعارا اقل من الاسعار العالمية وان هذا التقلب الشديد في الاسعار انما يعود الى قلة المرونة مابين العرض والطلب فهي غالبا ما تترك لتحدد وفقا لقوى العرض والطلب وهو ما يستلزم تدخل الدولة ووضع تسعيرة لكثير من المنتجات الزراعية بما يضمن دخلا مجزيا للمنتجين الزراعين وتوفير المنتجات للمستهلكين وبالاسعار المقبولة .[٨]

لاسيما وان العالم يشهد تزايدا كبير في اعداد السكان لاسيما في الدول النامية وهو ما يتطلب الزيادة في الانتاج لسد حاجة السكان فإنتاج السلع يخضع لقوى العرض والطلب والذي يتاثر بمدخلات الانتاج (راس المال ، والجهد المصروف على انتاج السلع) ويمكن لهذا السعر ان يحقق رغبة كل من البائع والمشتري عندما يتقاطع منحنى العرض مع منحنى الطلب[٩].

تعرض الانتاج الزراعي فيما بعد عام٢٠٠٣ للتراجع الكبير والارتفاع في تكاليف الانتاج وقلة هامش الارباح فقد اقتصر دور السياسة الحكومية على دعم اسعار الناتج النهائي للمحاصيل الاستراتيجية حتى اصبحت الاسعار الزراعية تفوق الاسعار العالمية وبشكل كبير في الوقت الذي لم يحقق الانتاج زيادة ملحوظة[١٠]. وهذا ما جعل الاسعار الزراعية خاضعة لالية السوق قوة (العرض والطلب) وهي بذلك تميزت بالتغير المستمر بحسب ما يعرض منها وهذا ماترتب عليه الكثير من الامور التي اثرت سلبا على الانتاج الزراعي فتزايد الطلب على سلعة وارتفاع اسعارها يدفع المزارعين للتوسع بزراعتها وهذا قد يكون على حساب محاصيل اخرى اكثر اهمية لكنها تعود عليه بالارباح وبالتالي الحاق الخسائر للعديد من المزارعين نتيجة كساد المنتج لكثرة المعروض منه بما يضطره للبيع باقل الاسعار وهو ما يمكن ملاحظته في بداية الموسم الزراعي اذ تكون الاسعار مرتفعة لتميل للانخفاض مع زيادة الانتاج وزيادة المعروض منه في منتصف الموسم . ان هذا التقلب المستمر في الاسعار قد يخلق حاله من الارباك لدى المزارع لعدم القدرة في التعرف على رغبات السوق والحاق الخسائر عند انخفاض الاسعار الى ما دون تكاليف الانتاج كما تؤثر على المستهلك لاسيما

ذوي الدخل المحدود الغير قادرين على تحمل الاسعار المرتفعة وهو ما يتطلب تدخل الدولة وتحديد سياسة سعرية معروفة تمكن المنتجين من التعرف على تكاليف الانتاج دون الحاق الخسائر وحماية المستهلك من التغيرات المفاجئة بالأسعار.

٤- ضعف حماية الانتاج الوطني من منافسة المنتجات الاجنبية :

شهدت السوق العراقية فيما بعد عام ٢٠٠٣ انفتاحا كبيرا امام الاسواق العالمية فقد ملئت السلع والبضائع الاجنبية والعربية كامل الاسواق واخذت تجذب المستهلكين وتفضيلهم لها على المنتج المحلي بسبب انخفاض سعرها وطريقة عرضها وايصالها بطريقة تجذب المستهلك لها.

ان سياسة الاغراق هذه اثرت وبشكل كبير على الاقتصاد الوطني من حيث الاضرار بالزراعة وازدياد البطالة وترك الفلاح لزراعته لعدم قدرة محاصيله على منافسة السلع المستوردة فقد شهد انخفاض ا كبير في الانتاج المحلي وكما مبين بالجدول (٢) والحاق الاضرار بالمستهلك فاغلب هذه السلع المستوردة هي :

جدول(٢) الارقام القياسية للانتاج النباتي لبعض المجاميع للاعوام (٢٠٠٠-٢٠٠٧) سنة الاساس١٩٨٨ -١٩٩٠=١٠٠

السنوات	الفواكه	الفواكه ذات النواة الصلبة	الحمضيات	الخضراوات	البقوليات
٢٠٠٠	٩٨	١١٠	١٥٠	١٤٥	١٧٢
٢٠٠١	١٠٥	١١٣	١٧٣	١٥٤	٤١٤
٢٠٠٢	١٠٨	١٠٣	١٦٣	١٧٤	٤٣٨
٢٠٠٣	١٠٦	٩٤	١٠٠	١٢٤	٣٩٢
٢٠٠٤	٥٤	٢٣	٤١	١١٩	٣٠٧
٢٠٠٥	٤٨	٢٠	٣٧	١٠٦	٢٦٨
٢٠٠٦	٤١	١٧	٢٦	٩٤	٢٣٢
٢٠٠٧	٣٠	١٤	٢٠	٨١	٢٠٤

المصدر: ابتسام علي حسين ، مقومات التنمية الزراعية المستدامة في العراق الحلول والمعالجات ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ،العدد٩٥، مجلد٢٣ ،٢٠١٧ ، ص٣٥٥.

نوعية رديئة وتكون محتوية على مواد حافظة تساعد على بقائها بصورة ناضجة بما يحقق الارباح للمستورد والبائع من خلال بيعها باسعار تقل عن السعر المحلي الذي يتحمل تكاليف الانتاج وهو غالبا ما يبحث عنه المستهلك الحصول على السعر الاقل . ان هذا الاغراق في الاسواق انما يعود الى مجموعة من العوامل الداخلية التي تمثلت بالانفتاح المحلي على الاسواق العالمية وعوامل خارجية تمثلت باستغلال الشركات الاجنبية انفتاح السوق العراقية واغراقه بالبضائع الرديئة لتحقيق اهدافا سياسية واقتصادية وسوقا لتصريف منتجاتها. وهذا ما جعل القطاع الزراعي العراقي يعاني من الضعف في امكانياته المالية والتكنلوجية والعملية والادارية وضعف دعم الحكومة له في الرقابة والسيطرة بما اضعف امكانياته في منافسة السلع الزراعية المستوردة .

٥- ارتفاع اسعار الخدمات الزراعية :

تعاني مستلزمات الانتاج الزراعي من الارتفاع الكبير في الاسعار بالشكل الذي انعكس على نقص الانتاج وتراجع مساحة الاراضي الزراعية فقد تبين ان دور الحكومة في دعم الاسعار الزراعية قد اقتصر على دعم الناتج النهائي فعلى الرغم من الارتفاع في اسعار شراء السلع الا انها لم تشكل الا نسبة قليله من الارباح وذلك لضعف الدعم الحكومي لمستلزمات الانتاج الزراعي من اسمدة ومبيدات وساحبات وحاصدات وغيرها من المستلزمات الاخرى فضلا عن الارتفاع في اسعار المشتقات النفطية التي تدخل في معظم العمليات الزراعية من خلال الاعتماد على المولدات للري وتشغيل المكائن الزراعية فما بعد الاحتلال الامريكي عام٢٠٠٣ تراجع دور الحكومة في دعم مستلزمات الانتاج بشكل كبير وعلى الرغم من قيامها ببعض الانشطة للدعم خلال السنوات الاخيرة من خلال تقديمها القروض المالية والقيام بالمبادرة الزراعية الا انه لازال دورها محدود ولازال الانتاج الزراعي يعاني من الارتفاع في التكاليف فهو لا يشكل الا نسبة قليله من الناتج الكلي ونسبة قليله من الارباح.

تبين من معطيات الجدول (٣) التغير في متوسط اسعار المستلزمات الزراعية فقد بلغت معدلات الزيادة نسبة عالية جدا تقع جميعها على المنتج فالحكومة لا توفرها الا بنسب قليلة لا يمكنها تغطية جميع الاراضي. كما تبين من خلال الدراسة الميدانية لا يستطيع جميع المزارعين تحمل تكاليف الأسمدة فيتم التعويض عنها بالاسمدة العضوية او باستخدامها ولكن بنسب قليله لا تسد الحاجه منها كما ان الارتفاع في اسعار الحاصدات تسبب بارتفاع نسبة

المفقود من الانتاج نتيجة تأخر الحصاد بما يتسبب بتكسر السنابل وتساقط الحبوب فضلا عن انخفاض كفاءتها فاغلبها متوقفة عن العمل وقديمة الا انها لم يتم اسقاطها من السجلات

جدول(٣) متوسط اسعار مستلزمات الانتاج الزراعي في العراق للأعوام (٢٠٠٠-٢٠٠٢) و (٢٠١١-٢٠١٣)

التفاصيل	متوسط الاسعار للأعوام (٢٠٠٠-٢٠٠٢)	متوسط الاسعار للأعوام(٢٠١١-٢٠١٣)	نسبة الزيادة
الاسمدة الكيميائية	٦٠الف دينار/طن يوريا ١٠٠الف دينار/طن مركب	٨٠٠الف دينار /طن يوريا ١٢٠٠مليون دينار/ طن مركب	%١٣٣ %١٢٠٠
اجور الحراثة	٢٠٠٠دينار/للساعه	٢٥الف دينار/ للدونم	%١٢٥٠
اجور الحصاد	٢٥٠٠دينار/للدونم	٢٥الف دينار /للدونم	%١٠٠٠
المبيدات	١٠٠٠دينار/للتر	٢٠الف دينار / للتر	%١٠٠٠
البذور	١٠٠دينار/كغم	١٠٠٠دينار/كغم	%١٠٠٠
اجور النقل	١٠الف دينار/للطن	٥٠الف دينار/للطن	%٥٠٠
اجور العمل	١٠٠٠دينار/لليوم	٢٥الف دينار/لليوم	%١١٥٠
لتر الكاز	١٠دينار/للتر الواحد	١٠٠٠دينار/للتر الواحد	%١٠٠٠
الساحبات	٨ملايين دينار	٦٠مليون دينار	%٧٥٠
الحاصدات	١٥مليون دينار	٧٥مليون دينار	%٥٠٠

المصدر: جعفر الدجيلي ، اثر سياسة دعم الاسعار في تحفيز انتاج الحنطة في العراق للمدة (٢٠٠٨-٢٠١٤)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، العدد ٩٤، المجلد٢٢ ، ٢٠١٦ ، ص٣٥٥.

٦- انخفاض التسليف المالي الحكومي:

يعد راس المال من العوامل الرئيسية المهمة في الانتاج الزراعي لاسيما في ضل النظام الانتاجي الكبير القائم على التخصص والمعتمد في انتاجه على احدث الاساليب العلمية والتكنلوجية فالمنتج الفردي قد يعجز في اغلب الاحيان من ممارسة مهمة الانتاج الزراعي الحديث لما تطلبه من راس مال كبير لإدارة العملية الزراعية المتطورة فلم يعد المنتج يهدف

لسد الحاجه المحلية بل طرح منتجه في الاسواق العالمية والحصول على اقصى الارباح[١١].ويقصد براس المال النقود والآلات وادوات الانتاج والخبرات والمهارات وتزداد الحاجه كلما تعددت مطالب الانسان فالأدوات الزراعية ورفع المياه والسدود والاسمدة والحيوانات تعتبر رؤوس اموال مستثمرة في العمليات الانتاجية تعمل على تحقيق الانتاج وتحسين نوعيته وزيادة كميته[١٢]. يتبين من الجدول(٤) اجمالي القروض المقدمة للمزارعين في منطقة الدراسة وهي تتباين من نوع لأخر حسب نوع القرض والغرض منه ، ومدة هذه القروض خمس سنوات الا انها متوقفة لم يتم صرفها منذ عام ٢٠١٤ نتيجة ما شهدته منطقة الدراسة من اوضاع امنيه فقد تم ايقافها مع نسبة فائدة تصل الى(٥%) للسنه. [١٣]

جدول(٤)مقدار و انواع القروض الممنوحة لمنطقة الدراسة

نوع القرض	المبلغ الكلي/مليون
حفر بئر	٤-٦ حسب عمق البئر
خدمة وتطوير بستان	٢٠-٤٠ حسب المساحة
شراء ساحبة زراعية	٣٠-٤٠ حسب نوع الساحبة
مكتب زراعي	٤٠
تطوير منحل	٤٠
تأهيل وتشغيل حقل دواجن	٤٠

المصدر : شعبة زراعة ابوغريب الاقتصادية ، قسم الحسابات ، بيانات غير منشورة ، ٢٠١٦.

كما ان القروض المقدمة تعاني من ضعف التسديد وذلك لعدة اسباب منها تناقص كميات الانتاج الزراعي نتيجة تراجع مساحة الاراضي الزراعية بما لا يمكن للمزارعين من التوفير لسد ما بذمتهم من قروض اضافة الى تهرب البعض منهم نتيجة ضعف الرقابة وقلة الوعي الثقافي للمزارعين بأهمية القرض وتسديده.

ثانيا: المشكلات الناجمة عن المزارعين في منطقة الدراسة

١- فقدان الزراعة العلمية الحديثة بموجب الدورات الزراعية:

لقد تبين من خلال الدراسة ان تطبيق الدورة الزراعية في منطقة الدراسة لم يطبق بصورة علمية كما ان القسم الاكبر من المزارعين يعتمد اسلوب التبوير فهي تتم بحسب خبرة

المزارع ورغبته بزراعة محصول معين . ان تطبيق الدورة الزراعية ليس اسلوب بسيط فقط لإعادة خصوبة التربة وانما هي نظام دقيق يقوم على امور لابد من الالتزام بها من حيث ثبات المساحة المحددة ونوع المحصول بما يمكن الحفاظ على المواد العضوية في الارض جدول(٥) نموذج لتطبيق دورة زراعية فضلا عن كونها نظام يخضع للتغير بتأثير عوامل كثيرة منها الظروف المناخية المحددة لنوع المحاصيل ونوعية التربة وقرب الارض الزراعية من المدينة والتقاليد الزراعية السائدة وحاجة الانسان والحيوان للغذاء [١٤] .

ان مايطبق في منطقة الدراسة هو اسلوب التبوير الذي يعد من الطرق البدائية التي تترك اثارها السلبية على الارض فالاستغلال المفرط الغير مدروس يؤدي لتدهور التربة و انخفاض غلة المحول ورداءة نوعيته بما يستلزم الاستعانة بالأسمدة الكيميائية لرفع انتاجية المحصول وتغطية تكاليف الانتاج .

جدول(٥) نموذج لدورة زراعية رباعية

اقسام الارض	السنة الاولى	السنة الثانية	السنه الثالثة	السنة الرابعة
الربع الاول	محاصيل بقولية	محاصيل جذرية ودرنية	محاصيل ورقية	محاصيل ثمرية
الربع الثاني	محاصيل جذرية ودرنية	محاصيل ورقية	محاصيل ثمرية	محاصيل بقولية
الربع الثالث	محاصيل ورقية	محاصيل ثمرية	محاصيل بقولية	محاصيل جذرية ودرنية
الربع الرابع	محاصيل ثمرية	محاصيل بقولية	محاصيل جذرية ودرنية	محاصيل ورقية

المصدر : عبد العضيم كاظم محمد ، اساسيات انتاج الخضراوات ،١٩٨٢ ، ص١٨١.

ان اهمال الدورة الزراعية واتباع اسلوب التبوير في منطقة الدراسة انما يعود لعدة اسباب منها الرغبة في المنافسة والحصول على افضل الاسعار لاسيما في زراعة المحاصيل الاستراتيجية (القمح–الشعير– الذرة) ولتوفير الاعلاف للحيوانات فمن المعروف ان منطقة الدراسة من المناطق التي تتميز بتربية الماشية على نطاق واسع لاسيما الابقار والجاموس والتي تعد من مصادر الدخل الرئيسية للمزارعين بالاعتماد على منتجاتها من اللحوم والالبان

فضلا عن صغر حيازة الارض لاسيما في المناطق القريبة من المراكز الحضرية بما يجعل المزارع يجد صعوبة في تقسيم الارض الزراعية والالتزام بتقسيمات الدورة الزراعية بما يدفعه لاتباع طرق الزراعة الكثيفة .

٢- التخلف وضعف الثقافة الزراعية العامة :

ان التزايد الكبير في المعدلات السكانية للأرياف ترك اثارا سلبية وبشكل كبير على البناء الاجتماعي بما يتضمنه من مجموعه من القيم والمعايير الاجتماعية والثقافية التي تترك اثارا واضحة على النشاط الزراعي فتنمية القطاع الزراعي لا يقوم على توفير المكائن والمعدات واتباع الطرق الفنية الحديثة في الزراعة مالم يتبنى افراد المجتمع تلك الوسائل والاساليب والا اصبحت عائقا امام التنمية الزراعية بما تتضمنه من تكاليف كبيرة دون الانتفاع منها. تختلف خصائص التخلف في المجتمعات الريفية بحسب المنظور الذي انطلقت منه فبعضها ذات اتجاه ادبي يتطلب الالتزام بالمثالية والقيم وبعضها ذات اتجاه تاريخي يقوم على العادات والتقاليد و الاساليب التي ترسخت وتراكمت مع الزمن ، ان نظريات التنمية الزراعية اخذت تركز على زيادة انتاج السلع من الوحدات الارضية والحيوانية دون الاهتمام بالعنصر البشري الذي هو جوهر التنمية وغايتها .[١٥] يعكس البناء الاجتماعي لسكان منطقة الدراسة طبيعة الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مرو بها عبر فترات زمنية مختلفة اثرت في التركيب الاجتماعي للسكان اذ يلعب الانتماء العشائري دور كبير في حياتهم واصبحت التجمعات و الانتماءات العشائرية المسيطر الرئيسي على الوضع السائد في المنطقة لاسيما فيما يتعلق بالسيطرة على الاراضي والتحكم بها فمن المعروف ان عشيرة زوبع هي من العشائر العراقية الكبيرة والمسيطر الاكبر في منطقة الدراسة تليها عشيرة البوعامر وعشيرة بنوتميم .

لقد تركت هذه الانتماءات والمعتقدات مظاهر سلبية لا تنسجم مع الحياة المتحضرة في الوقت الراهن من اهمها هي النزاعات العشائرية والتي لها دور كبير في منطقة الدراسة فهي المتحكم الرئيس والتي تقف عائقا امام التطور وخلق انسان قادر على التفاعل مع مفردات النمو و التطور فضلا عما شهدته منطقة الدراسة من ظروف امنية واقتصادية جعلت سكان المنطقة تتراجع في التقدم وهذا ما يمكن ملاحظة عند السير بشوارعها والاختلاط بسكانها حيث لازالوا يعتمدون على البساطة والتقاليد المتوارثة في حياتهم .

تتظافر العوامل الاجتماعية لتترك اثارها على الانتاج الزراعي فاغلب السكان هم اميون وبهذا يجد صعوبة في كيفية الالتزام والتعامل مع الوسائل الحديثة وقلة الرغبة في حضور الندوات الارشادية التي تنظمها دوائر الزراعة للاستفادة مما تقدمه من تعليمات وارشادات نحو زراعة متطورة. يتبين من خلال ذلك بان للعوامل الاجتماعية دورا لا يقل عن العوامل الطبيعية والاقتصادية في الانتاج الزراعي بل ان تأثيره يفوق عليها لارتباطه بالعنصر البشري المحرك الاساسي للتنمية.

٣- الزحف العمراني على حساب الاراضي الزراعية :

تعاني الاراضي الزراعية من خطر الزحف العمراني على حساب الاراضي الزراعية اذ بلغت نسبة التجاوزات ضمن حدود منطقة الدراسة نحو (٤٦٧٠) دونم اغلبها للاستعمال السكني ،كما تبين من خلال الدراسة الميدانية ان اغلب مساحة الوحدات السكنية قد بلغ (٣٠٠-٤٠٠)م٢ مع الحدائق الملحقة للوحدة السكنية والمساحات المشغولة كحظائر للحيوانات اي ما يقارب (١٠٠٠)م٢[١٦]. ان الاتجاه السائد في بناء الوحدات السكنية هو البناء الافقي فاغلب الوحدات السكنية تميزت بطابق واحد صورة(٢) اما الوحدات السكنية ذات الطابقين فهي لم تشكل الا نسبة قليلة لا تزيد في اغلب الاحيان عن (٣٠%) من نمط البناء السائد وغالبا ما تقتصر على المناطق القريبة من محافظة بغداد والمناطق التي يغلب عليها الطابع الحضري .

صورة (٢)الزحف العمراني على حساب الارض الزراعية.

منطقة الزيدان ٢٠١٧/٢/١٨

ان هذا التوسع في الاستعمال السكني لاسيما على حساب الاراضي الزراعية انما يعود الى الزيادة السكانية وتزايد اعداد العائلة الريفية ورغبة افرادها بالانشطار فضلا عن تحسن

المستوى المعاشي الذي ساعد السكان في التوسع بالبناء على الطراز الحديث وعلى حساب الاراضي الزراعية . لقد كان للعوامل الاجتماعية دور كبير في التوسع العمراني من حيث تمسك الاسرة بالبقاء في وحدة سكنية كبيرة واحدة ، الا ان التحضر وتعدد رغبات الاسرة الواحدة كان له الاثر الاكبر في تعدد الرغبات ضمن الاسرة الواحدة بما يدعو للانشطار وبناء وحدات سكنية مستقلة[١٧]. عند تحليل المشكلة على مستوى مقاطعات منطقة الدراسة لا تعطي صورة واضحة لحقيقة الواقع فضلا عن عدم توافر البيانات الدقيقة لدى الدوائر المعنية التي توضح حجم المشكلة الا انه من خلال المشاهدة الميدانية تبين انتشار هذه الظاهرة على نطاق واسع لتجنب شراء الاراضي التي غالبا ما تتميز بالأسعار المرتفعة والرغبة بالسكن بالقرب من العائلة .

٤- التمسك التقليدي بالتراث الزراعي لبعض المحاصيل الزراعية (الحنطة والشعير):

تتميز المجتمعات الريفية بسيطرة العادات والتقاليد المكتسبة وضعف مستوى الدخل اليومي والشهري وندرة رؤوس الاموال هذه العوامل تقف عائقا امام التوسع والتنوع في الانتاج الزراعي بما يدفع المزارع للاعتماد في زراعته على محصول واحد او محصولين تكفي غالبا لسد حاجته وحاجة حيواناته[١٨]. تعد الزراعة التقليدية هي من ابرز سمات الانتاج الزراعي، اذ لم يشهد الانتاج الزراعي تغيرات كبيرة الا بنسب قليلة فعلى الرغم من التغير في نمط الحياة وما شهدته منطقة الدراسة من اوضاع مختلفة كانت سببا بتراجع مساحة الاراضي الزراعية الا ان المحاصيل الاستراتيجية بقيت تشغل النسبة الاكبر من المساحات المزروعة فهي من المحاصيل الاقتصادية التي تدر الارباح لمزارعيها ولسد حاجة حيواناتهم سواء باستخدامها كعلف اخضر او حبوب كما انها تستطيع تحمل مياه الابار لاسيما محصول الشعير لذا نجد محاصيل الحبوب قد شغلت النسبة الاكبر من المساحة المزروعة لعام ٢٠١٦ و البالغة (٥٧.٦%) وان هذا التمسك بزراعة هذين المحصولين يعود لعدة عوامل منها ملائمة الظروف المناخية والتربة لزراعتها ولاسباب اقتصادية واجتماعية كونها محاصيل ذات قيمة اقتصادية تفوق تكاليف انتاجها كما انها زراعة متوارثة لا تتطلب خبرة عالية وايدي عاملة كثيرة .فضلا عن جهل الفلاح يجعله غير راغب، بالمخاطرة واتباع طرقا حديثة وزرع انواع وسلالات جديدة تجعله ربما لا يجد ما يقتات به اخر الموسم بما يجعل المزارع يبقى محافظا على

زراعته منذ الالاف السنين ولم يدخل عليها اي تغيرات او تطورات وعدم المجازفة بتطبيق الاساليب الحديثة في الزراعة(١٩).

ثالثا: المشكلات الناجمة عن اسباب دينية وامنية طارئة:

١- تفتت الحيازات الزراعية بعامل الارث من منطلق ديني – اجتماعي :

تتضمن الحيازة الزراعية من منطلق اجتماعي بوضع اليد على الارض وممارسة السلطة الفعلية عليها من قبل الحائز من حيث استعمال الارض وطرق استغلالها تحافظ عليها الدولة من حق البيع والرهن والايصاء بها للورثة والتصرف بها واستغلالها حسبما يراه المالك موافق لمصلحته(٢٠). فاذا كانت هذه الحيازة ذات ملكية خاصه فإنها تتمتع بمجموعة من الحقوق التي ادت ظاهرة الميراث الى تجزئة الارض الزراعية وتفتيتها وهو ما يترتب عليه الارتفاع في تكاليف الانتاج والتسويق وصعوبة استخدام الاساليب الحديثة في الانتاج لذا جاءت قوانين الاصلاح الزراعي التي دعت الى تشكيل الجمعيات التعاونية الزراعية للحفاظ على الارض وزيادة الكفاءة الاقتصادية للإنتاج الزراعي(٢١).

يعد عامل الارث من العوامل الاجتماعية التي اسهمت وبشكل فاعل في تفتيت ملكية الارض الزراعية ، اذ ان ازدياد اعداد الاسر و رغبتها في الحصول على الاستقلال ببناء وحدات سكنية التي غالبا ما تكون على حساب الارض الزراعية التي تم توزيعها على الورثة فالأراضي الزراعية ذات المساحات الكبيرة قد شجعت الاسر لبناء وحداتها السكنية بحسب رغبتها ووفق الطراز الحديث(٢٢).

على الرغم صدور قوانين الاصلاح الزراعي للحفاظ على الارض وتشجيع العمل الزراعي الا انها لم تتمكن من الوقوف امام القوانين الالهية فحق الميراث هو حق مشروع لكل فرد وبالتالي تجزئة الارض للورثة بعد وفاة مالكها لتصبح ملك مشروع لهم الحق باستخدامها باي طريقه لذا نجد ان قسم كبير من الاراضي قد تحولت الى استخدامات اخرى لاسيما السكنية منها وبالتالي تراجع مساحة الاراضي الزراعية ، ففي منطقة الدراسة ارض زراعية تبلغ من المساحة (٧٨) دونم تم اعادة توزيعها على ٦ ورثه بعد وفاة مالكها وهو ما يترتب عليه اعادة توزيعها على الاحفاد وهكذا وهو ما يمثل اساس تفتت الاراضي الزراعية لاسيما ان لم تستخدم للأغراض الزراعية.

٢- ترك العمل الزراعي لاسباب امنية بعد عام ٢٠٠٣:

يعد عامل الهجرة من الريف الى المدن من اهم العوامل الاجتماعية التي تؤثر سلبا على الانتاج الزراعي لما يترتب عليها حرمان الريف من عدد كبير من الايدي العاملة فالقسم الاكبر من المهاجرين هم من الشباب بحثا عن فرص عمل جديدة اكثر ثباتا فالعمل الزراعي يقع رهينه العديد من العوامل الطبيعية والبشرية التي غالبا ما تكون عائقا امام الانتاج الزراعي . لقد كان للاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ الاثر الكبير في تغير اتجاه القوى البشرية نحو اعمال اخرى غير الزراعة وذات فائدة اكبر فقد اتجه الكثير منهم للعمل في الدوائر المختلفة والاتجاه الاكبر نحو العمل العسكري الذي جذب القسم الاكبر من الشباب لزيادة دخلهم فضلا عن تطور قطاع الخدمات الذي وفر عامل جذب للسكان من الريف نحو المدينة .

تعد الهجرة المرتبطة بالتحصيل العلمي او الخدمة العسكرية من ابرز العوامل التي تؤدي الى فقدان التوازن ما بين الريف والمدينة اذ لم يبقى في الريف سوى الاقل اكتسابا مهارة وتعليم و الاميين والصغار وكبار السن وهم غالبا لم يكفيهم الانتاج الزراعي بما يضطرهم لدفع اولادهم للعمل بوقت مبكر بأجور عند كبار الملاك لسد احتياجاتهم ولإعالة اسرهم[٢٣].

ان هذه الحركة من الريف للمدينة سواء كانت ثابته ام دائمية غالبا ما تترك اثارها السلبية على المهاجر الريفي الذي يجد صعوبة كبيرة في التكيف مع قيم وعادات المجتمع الجديد الذي يتطلب منه ترك تراثه وعاداته والتكيف مع المجتمع المدني فضلا عما تسببه من انتشار البطالة في المدينة للإحلال المهاجرين محل السكان الاصليين في اعمالهم لاسيما التي لا تحتاج للخبرة والمهارة الفنية[٢٤].

في الوقت الذي يعاني الريف من النقص في الايدي العاملة وهو ما ينتج عنه تراجع مساحة الاراضي الزراعية ونقص كمية الغذاء بما يتطلب من الحكومة والجهات المسؤولة توفير متطلبات العمل الزراعية وتوفير الخدمات للمزارعين وتشجيعهم على العمل الزراعي والحفاظ على الارض الزراعية .

<u>الاستنتاجات</u>:

من خلال ما تقدم من البحث يمكن استنتاج ما يأتي:

١- قلة التسليف الزراعي وعدم قدرة اغلب المزارعين في تحمل تكاليف الانتاج كان له دور كبير في تردي نوعية المنتج الزراعي كما ان تطبيق التقانات الحديثة لا تحظى بأهمية في منطقة الدراسة فهي تعاني من قلة الآلات الزراعية وعدم تطبيق الدورة الزراعية بالشكل الصحيح فالمزارع لايزال يعتمد اسلوب التبوير الذي ينعكس تأثيره سلبا على الاراضي الزراعية.

٢- يواجه التسويق الزراعي العديد من المشكلات منها انخفاض كفاءة الطرق الريفية وعدم وجود سياسة سعرية ثابته فهي تعاني من التقلب المستمر في الاسعار فضلا عن سيطرة البضائع المستوردة على الاسواق وتفضيل السكان لها لانخفاض اسعارها مقارنه بالمنتج المحلي الذي يعاني الارتفاع في الاسعار نتيجة ارتفاع تكاليف الانتاج .

٣- تراجع مساحة الاراضي الزراعية نتيجة التوسع العمراني على الاراضي الزراعية.

٤- سيطرة العادات والتقاليد الزراعية المتوارثة على الانتاج الزراعي من حيث الاهتمام بزراعة محاصيل معينة والتي تلعب دورا مهما في المكانة الاجتماعية.

التوصيات:

١- العمل على صيانة الطرق المعبدة وتوسيع الطرق الريفية بما يحقق سهولة الحركة داخل منطقة الدراسة والمناطق المجاورة .

٢- على الدولة ومؤسساتها الحكومية ذات الصلة توفير مستلزمات الانتاج من اسمدة ومبيدات وبذور وبأسعار مدعومة تساهم في تحسين الانتاج.

٣- توفيرا لألات الزراعية بأعداد كافية لتغطية الاراضي الزراعية وبأسعار مدعومة.

٤- ضرورة قيام الدوائر الزراعية بأهمية تطبيق الدورة الزراعية التي تحافظ على الارض وتساعد على رفع انتاجيتها.

٥- ضرورة تدخل الدولة لإصدار القوانين الخاصة بمنع التجاوز على الاراضي الزراعية بكافة اشكاله.

٦- توعية المزارعين من خلال الندوات ووسائل الاعلام بأهمية الحفاظ على الارض الزراعية واهمية تطبيق الاساليب الحديثة في الانتاج الزراعي.

٧- ضرورة دعم الدولة للمنتج المحلي وتوعية المواطنين بجودة واهمية المنتج المحلي والتقليل من الاعتماد على المنتجات المستوردة.

٨- توفير السلف النقدية للمزارعين والتي تعمل على زيادة الانتاج الزراعي.

٩- توعية المزارعين بأهمية التوسع والتنوع الزراعي وضرورة التخلص من العادات المسيطرة على الانتاج الزراعي.

المصادر:

١- البدري،باسم حازم ، سناء جاسم محمد ، تحليل اقتصادي للسياسة السعرية وسياسة التجارة الخارجية في القطاع الزراعي في العراق للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٣(نظرة تقويمية) مجلة العلوم الزراعية العراقية ، مجلد٤٧، اصدار٢٢، ٢٠١٦.

٢- البرازي ، نوري خليل ، ابراهيم عبد الجبار المشهداني ، الجغرافية الزراعية ، ط٢، ٢٠٠٠.

٣- حسين، ابتسام علي ، مقومات التنمية الزراعية المستدامة في العراق الحلول والمعالجات، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ،العدد٩٤، مجلد٢٢ ، ٢٠١٦.

٤- الخزرجي ، سعيد عبد الخالق ، الطريق الى الثورة الزراعية ،ط١، ١٩٧٢.

٥- خلف ، بلاسم جميل ، جبار سعدون دراج ، اثر السياسة السعرية في الانتاج الزراعي في العراق للمدة(١٩٩٣-٢٠٠٣) ،مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة واسط ، العدد٢٣، ٢٠٠٦.

٦- الداهري ، عبد الوهاب مطر ، الاقتصاد الزراعي ، ١٩٨٠ .

٧- الدجيلي ، جعفر ، اثر سياسة دعم الاسعار في تحفيز انتاج الحنطة في العراق للمدة(٢٠٠٨-٢٠١٤) ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، العدد٩٤، مجلد٢٢، ٢٠١٦.

٨- الدليمي ، امنه جبار مطر درويش الدليمي ، التوسع العمراني واثره على الاراضي الزراعية في ريف مدينة الخالدية ،رسالة ماجستير (غيرمنشورة) ، جامعة الانبار كلية الاداب ، ٢٠٠٨.

٩- الديب، محمد محمود ابراهيم ، جغرافية الزراعة تحليل في التنضيم المكاني ،مكتبة الانجلو المصرية،١٩٩٥.

١٠ – الزوكة ، محمد خميس ، في جغرافية الموارد الاقتصادية للعالم ، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، ٢٠١١.

١١ – السماك ، محمد ازهر ، دراسات في الموارد الاقتصادية ، ط١، ١٩٧٨.

١٢ – السمان ، محاضر مؤتمر افاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ريف البادية الاردنية ، منشورات جامعة ال البيت ، ١٩٩٩.

١٣ – شريف ، عبد الرزاق عبد الحميد ، المدخل الى التخطيط الزراعي ، ١٩٨٦.

١٤ – صافيتا ، محمد ، محمد سميح ظاظا ، علي دياب، جغرافية الزراعة ،٢٠٠٣.

١٥ – عبد الفضيل ، محمود ، التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري(١٩٥٢–١٩٧٠) ، ١٩٧٨.

١٦ – محمد ، عبد العظيم كاظم ، اساسيات انتاج الخضراوات ، ١٩٨٢.

١٧ – معروف، فلاح جمال ، بشير ابراهيم لطيف ، سلام فاضل علي، الاساس في جغرافية العراق الطبيعية والبشرية ،٢٠١٣.

١٨ – الهيتي ، مازن عبد الرحمن ، جغرافية الريف، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع ،٢٠١٣.

– ياسين، محمود محمد ، علي محمود عبدالعزيز ، اسس التسويق الزراعي والغذائي ،جامعة دمشق ، كلية الزراعة ، ٢٠٠٤.

الاحالات

(١)سعيد عبد الخالق الخزرجي ،الطريق الى الثورة الزراعية ،ط١، ١٩٧٢ ، ص٤٥.

(٢)فلاح جمال معروف ، بشير ابراهيم لطيف ، سلام فاضل علي ، الاساس في جغرافية العراق الطبيعية والبشرية ، ٢٠١٣، ص١٤.

(٣)معدل المساحة للساحبة = $\frac{\text{المساحة المزروعة}}{\text{العدد الكلي للساحبات}}$ تم الحصول على النسبة من قبل شعبة زراعة أبوغريب ، قسم المكننة.

(٤)شعبة زراعة أبوغريب ، قسم التخطيط والمتابعة ،٢٠١٦.

(٥)محمود محمد ياسين ، علي محمود عبد العزيز ،اسس التسويق الزراعي والغذائي، جامعة دمشق ،كلية الزراعة ، ٢٠٠٤ ، ص٢٩.

٦)الدراسة الميدانية بتاريخ ٢٠١٧/٢/١٨.

(٧) محمود محمد ياسين ، علي محمود عبد العزيز ،مصدر سابق ، ص٣١.

(٨)باسم حازم البدري ، سناء جاسم محمد ، تحليل اقتصادي للسياسة السعرية وسياسة التجارة الخارجية في القطاع الزراعي في العراق للمدة٢٠٠٣-٢٠١٣ (نظرة تقويمية) ، مجلة العلوم الزراعية العراقية ، مجلد ٤٧ ، اصدار٢٢، ٢٠١٦، ص٥٦٥.

(٩)محمد صافيتا ، محمد سميح ظاظا ، علي دياب ، جغرافية الزراعة ، ٢٠٠٣، ص٧٥.

(١٠)بلاسم جميل خلف ، جبار سعدون دراج ، اثر السياسة السعرية في الانتاج الزراعي في العراق للمدة(١٩٩٣-٢٠١٣) مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ،جامعة واسط ،العدد٢٣، ،٢٠٠٦ ، ص١.

(١١)محمد ازهر السماك ، دراسات في الموارد الاقتصادية ، ط١ ، ١٩٧٨ ، ص٧٣.

(١٢)محمد خميس الزوكه ، في جغرافية الموارد الاقتصادية للعالم ، دار العرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع ، ٢٠١١، ص١٠٢.

(١٣)شعبة زراعة أبوغريب ، قسم الحسابات ، ٢٠١٦.

(١٤)محمد محمود ابراهيم الديب ، جغرافية الزراعة تحليل في التنظيم المكاني ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٩٥ ، ص٤٤٠.

(١٥)مروان السمان ، محاضر مؤتمر افاق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في ريف البادية الاردنية ، منشورات جامعة آل البيت ، ١٩٩٩، ص٢٥٨.

(١٦)بلدية ابوغريب ، قسم التخطيط والمتابعة ، ٢٠١٧.

(١٧)آمنة جبار مطر درويش الدليمي ، التوسع العمراني وأثره على الأراضي الزراعية في ريف مدينة الخالدية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة الأنبار ، كلية الآداب ، ٢٠٠٨ ،ص٣٨.

(١٨)مازن عبد الرحمن الهيتي ، جغرافية الريف ، عمان ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، ٢٠١٣ ، ص٩٥.

(١٩)محمد محمود ابراهيم الديب ، مصدر سابق ، ص٣٢٣.

(٢٠)عبد الوهاب مطر الداهري ،الاقتصاد الزراعي ، ١٩٨٠ ، ص٣٢٦.

(٢١)عبدالرزاق عبد الحميد شريف ، المدخل الى التخطيط الزراعي ، ١٩٨٦، ص١٤٦.

(٢٢)آمنة جبار مطر درويش الدليمي ، التوسع العمراني وأثره على الأراضي الزراعية في ريف مدينة الخالدية ،مصدر سابق ، ص٤٣.

(٢٣)محمود عبد الفضيل ، التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري (١٩٥٢-١٩٧٠) ، ١٩٧٨ ،ص٥٣.

(٢٤)نوري خليل البرازي ، ابراهيم عبد الجبار المشهداني ، الجغرافية الزراعية ،ط٢، ٢٠٠٠ ، ص٣٣٨.